

أثر برامج إعادة الهيكلة على الاقتصاد الجزائري

بقلم أحمد باشي *

مقدمة

إن صندوق النقد الدولي عند إنشائه كان يهدف إلى تعزيز التعاون الدولي وتشجيع الاستقرار وأن التنمية لم تكن هدفا له، غير أنه بدأ يتجه فيما بعد إلى الاهتمام بالدول النامية والعمل على تقديم المساعدات لها، حيث أصبح في التسعينات يمثل الأداة الرئيسية لفرض الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية ودول التخطيط المركزي سابقا. وبذلك تحول صندوق النقد الدولي من مؤسسة تهتم بإجراءات التثبيت قصير الأجل إلى مؤسسة تهتم بالنمو والتنمية، وساعده في أداء هذا الدور ما فرضته أزمة المديونية الخارجية من انعكاسات التفاوض من أجلها. وإعادة جدولتها لا تتم إلا من خلال الالتزام بسياسة التكيف الهيكلي من قبل الدول المدينة. وبذلك يكون الصندوق قد تحول من مراقب على أسعار الصرف إلى لعب دور الوسيط المالي بين الدائنين والمدينين. وإذا كانت حتمية الالتزام ببرامج صندوق النقد الدولي تعود إلى جملة من المميزات تتميز بها اقتصاديات الدول النامية، منها ما هو مرتبط بانخفاض القدرات الإنتاجية واختلال علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية والتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية وتدهور مستوى معيشة السكان. إلى جانب جملة من الاختلالات الخارجية كانت جميعها عوامل حتمت على الدول النامية القيام بإعادة الهيكلة الاقتصادية والتي تهدف أساسا إلى تخفيض معدلات عجز الموازنة العامة للدولة، تخفيف العجز في ميزان المدفوعات، تخفيض معدلات التضخم، تحفيز الطاقة الإنتاجية، ترشيد برامج الاستثمار العام ورفع إنتاجيتها، تطوير الفن التقني المستخدم.

فهنالك أزمات تؤدي إلى القيام بالإصلاح الاقتصادي ترتبط بالعجز في ميزان المدفوعات والتضخم الكبير وضعف الدولة في توفير الخدمات الأساسية ومواجهة عمليات التهريب وبتزايد حجم القطاع غير الرسمي.

* أستاذ محاضر - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر -

وإذا كانت برامج إعادة الهيكلة في إطارها الضيق تعتمد على اتباع السياسات التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات نتيجة لاختلالات داخلية وخارجية فإن برامج إعادة الهيكلة بنفهومها الواسع تهدف إلى تحقيق توازن مستمر في ميزان المدفوعات من خلال إجراء تغييرات جذرية للسياسات الاقتصادية حيث يستغرق ما بين 4 و 5 سنوات وهي تعتمد على جانب الطلب والعرض بشكل متناسق ومتكامل.

i - برامج إعادة الهيكلة في الجزائر أسبابها ودوافعها

اتبعت الجزائر بعد الإستقلال النظام الاشتراكي (1) واعتمدت سياسة تنمية تركزت أساسا على الصناعات الثقيلة مع تقليل الاعتماد على الاستثمار الأجنبي وتقليص الواردات في محاولة للاعتماد على المؤسسات العمومية في توفير الاحتياجات الوطنية، وفي هذا السياق(2) تم اعتماد سياسة التصنيع لإحلال الواردات وإنشاء مزارع الدولة في القطاع الفلاحي.

والواقع أن هذه الإستراتيجية اعتمدت يومها على الموارد المالية المتأتية أساسا من قطاع المحروقات خاصة في فترة (3) السبعينات حيث عرفت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا وهذا ما وفر الظروف المواتية لتكوين مدخرات محلية كانت كافية يومها للحد من تراكم المديونية الخارجية.

ورغم ضخامة الاستثمارات هذه إلا أنها ضلت حبيسة في استمرارها على الموارد المالية للمحروقات نظرا لعدم تمكن هذه الإستراتيجية التنموية من تحقيق أهدافها فلا هي استطاعت إشباع الطلب الوطني ولا هي استطاعت أن تضمن عوامل نموها وهذا ما كان ظاهرا من خلال ارتفاع حصة الواردات خاصة في مجال الأغذية وهذا ما يمكن تشخيص (4) ملامحه في المظاهر التالية :

* عجز الجهاز الإنتاجي عن تلبية الحاجات الاستهلاكية من السلع الغذائية والصناعية

* عجز الجهاز الإنتاجي عن تمويل وإعادة تمويل نفسه بالمواد الأولية ونصف المصنعة والمساعدة بحيث أصبحت تبعيته اتجاه الخارج هي التي تحدد معدل استغلال

طاقته، مما أدى (5) إلى ضعف إنتاجية عوامل الإنتاج بسبب عدم القدرة على الاستثمار للمدخلات وقدم التجهيزات العمومية.

« عجز الجهاز الإنتاجي عن التقليل من الاعتماد على المحروقات في الصادرات بتعويض تدريجي بمنتجات أخرى،

في ماي 1994 تم قبول برنامج التعديل الهيكلي المقترح من قبل صندوق النقد الدولي خاصة بعد تفاقم الاختلالات في التوازنات الاقتصادية نتيجة انخفاض أسعار النفط وانخفاض التمويل الخارجي في بداية 94، مما أدى إلى اختلالات كبيرة على مستوى ميزان المدفوعات، ويهدف (6) البرنامج المرتبط بالتعديل الهيكلي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتقليص نسبة البطالة والعمل (7) على تخفيض معدلات التضخم إلى مستويات تقارب تلك السائدة في الدول المتقدمة وتخفيض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي خاصة على القطاعات الأكثر تضررا واستعادة تحسين ظروف ميزان المدفوعات ورفع مستويات الاحتياطي من العملات الأجنبية وتحقيق استقلالية المؤسسات العمومية والتخلي (8) عند التحديد الإداري للأسعار وترك قواعد السوق تلعب دور فيما يتعلق بالإنتاج والاستثمار والتوزيع مع إزالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية والعمل على تشجيع المناخ لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير أسعار الصرف وإعادة الهيكلة الصناعية.

مع إعطاء (9) إعفاءات وتخفيضات جمركية بهدف زيادة الحوافز الاستثمارية وضمان انتقال الاستثمار للقطاعات الأكثر إنتاجية وتقديم التسهيلات الجمركية على الواردات الاستثمارية وزيادة سعر الفائدة على الودائع الادخارية وإلغاء الدعم الحكومي وتخفيض النفقات ذات الطابع الاجتماعي وإلغاء دعم الأسعار مع ترك التشغيل لسوق الطلب والعرض وترك الاستثمار أساسا للقطاع الخاص مع وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المقدم للحكومة والقطاع الخاص (10) إلى جانب أهمية تحرير التجارة وإلغاء القيود النوعية والكمية وتخفيض قيمة العملة. أي ضبط الإنفاق العام وتشديد السياسة النقدية لاحتواء الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي وإنشاء آليات المؤسسية والسوقية اللازمة لإتمام عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. وذلك للعمل على توفير الظروف الملائمة لخلق ديناميكية لتحريك المجالات

الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تطهير الاقتصاد الوطني كمحاولة (11) لاستفادة التوازنات الكلية بالعمل على اتباع سياسة نقدية ومالية تقوم على خلق توازن بين موارد ونفقات الدولة من جهة وتحقيق الاستقرار النقدي بالحد من التضخم من جهة ثانية.

ii - برامج إعادة الهيكلة والإختلالات الاقتصادية الداخلية و الخارجية

واجهت الدول النامية أزمة اقتصادية حادة أدت إلى تزايد الإختلالات الداخلية والخارجية أصبحت تهدد قدرتها على تحقيق أهدافها التنموية وتعود هذه الإختلالات (12) إلى مجموعة من العوامل المتشابكة والمعقدة الداخلية والخارجية والتي زادت حدتها في النصف الثاني من عقد السبعينات عقب الأزمة الهيكلية التي تطلعت في انهيار أسواق النقد العالمية وظهور التضخم الركودي وتباطؤ معدلات النمو وصدمتي النفط الأولى والثانية.

وتعود الاختلالات الداخلية إلى العوامل التالية :

عجز الميزانية العامة للدولة (13) والذي يتميز في الدول النامية بالاختلاف الكبير في معدلات نمو النفقات العامة ومعدلات نمو الإيرادات العامة أي العلاقة بين التغير النسبي في الإيرادات العامة والتغير النسبي في النفقات العامة أي ما يعرف بدرجة حساسية التغيرات في الإيرادات العامة اتجاه التغيرات في النفقات العامة ويعود تزايد النفقات العامة في الدول النامية إلى جملة من الأسباب (14) أهمها :

* ارتفاع حجم القطاع العام.

* تزايد النفقات العامة ذات الطبيعة الاجتماعية.

* تزايد النفقات العامة الموجهة لأغراض الدفاع.

* تزايد معدلات العمالة في القطاعات الحكومية.

في حين تتميز معدلات الإيرادات العامة بالتباطؤ وذلك للعوامل التالية :

* انخفاض (15) حصيللة الضرائب وزيادة الوزن النسبي للضرائب غير المباشرة وهذه الأخيرة ذات أثر تضخمي مزدوج بسبب رفعها المباشر للأسعار من جهة وافتراس توجيه حصيلتها للإنفاق العام الاستهلاكي من جهة أخرى.

* تزايد الضرائب (16) على قطاع التجارة الخارجية ضمن هيكل الإيرادات العامة والتضخم هذه الظاهرة الشائعة رغم أنها تصيب أغلب دول العالم إلا أن أثرها في الدول النامية كان أعمق وتعزى أسبابها إلى (17).

* التخصيص في المواد الأولية، جمود وتخلف الأنظمة الضريبية، تزايد الفجوة الغذائية، اختلال ناجم عن عملية التنمية في مراحلها الأولى.

* ضعف وتخلف وضيق (18) السوق المالية و عدم تنوع هيكلها في جانب الأصول المالية وذلك نتيجة لقلة التعامل بالأوراق المالية وانحصار السوق على مجموعة من البنوك التجارية واستحواذ البنوك المركزية وشركات التأمين على أغلب السندات (19) المصدرة في سوق السندات، يضاف إليها انعدام الوعي المصرفي وعدم تطور المؤسسات المالية

وتعود الإختلالات الخارجية أساسا إلى العوامل التالية :

* العجز الهيكلي (20) في ميزان المدفوعات للدول النامية بشكل متنامي وهذا يعود لأسباب داخلية أشرنا إليها سابقا وإلى عوامل خارجية يمكن حصرها في العناصر التالية :

* تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية المتقدمة.

* انتشار (21) ظاهرة تدفق رأس المال الوطني في الخارج.

* اعتماد الدول الصناعية المتقدمة على اتباع سياسات نقدية و مالية انكماشية أهمها رفع أسعار الفائدة العالمية مما أدى إلى تضخم القيمة الحقيقية لأعباء ديون الدول النامية وهو ما يجعلها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية ويدفعها إلى التضحية بإمكانيات النمو و التنمية المستهدفة.

* تفاقم المديونية الخارجية (22) وما نجم عنها من آثار سلبية أثرت على قدرة الدول النامية على تمويل وارداتها وإضعاف الطاقة الذاتية للاستيراد لديها وهو ما يدفعها إلى استخدام جزء كبير من احتياطياتها من الذهب و العملات الأجنبية وهذه الأخيرة تعتبر صمام أمان في ظروف الطوارئ التي تحدث عجز مؤقت في ميزان المدفوعات.

بالإضافة إلى ما تركته هذه الظروف من آثار على اقتصاديات الدول النامية من (23) انكماش وتعطل الطاقة الإنتاجية وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدلات النمو وتدهور مستويات المعيشة وتدني الجدارة الائتمانية وجميعها كانت أسباب وعوامل لطلب إعادة الجدولة و الارتباط ببرامج صندوق النقد الدولي.

iii - صندوق النقد الدولي وبرامج الإصلاح الاقتصادي

تقوم سياسات الإصلاح على إجراء إصلاح ضريبي، خصوصية المؤسسات العمومية وترشيد الإنفاق العمومي.

حيث تعتبر سياسات الإصلاح الضريبي وهي من أهم الوسائل المستخدمة في السياسة المالية لعلاج (24) مشكلة العجز المالي في الدول النامية نتيجة لقصور وضعف النظم الضريبية في هذه الدول، مما ينعكس في ضالة الجهد الضريبي وانخفاض الطاقة الضريبية الفعلية عن الطاقة الضريبية الممكنة. ويقصد بالطاقة الضريبية الفعلية تلك التي يمكن تحقيقها في ظل الأوضاع السائدة في حين أن الممكنة تعني تلك التي يمكن تحقيقها عند إزالة التشوهات والمعوقات في النظام الضريبي.

يولي صندوق النقد الدولي أهمية كبيرة لعملية (25) الخصخصة باعتبارها وسيلة أساسية لرفع الكفاءة الإنتاجية وكفاءة تخصيص الموارد المالية، وخاصة بعد ما عرفه القطاع العام من تدهور في أغلب الدول النامية. وهو ما يراه صندوق النقد الدولي مبررا إلى الدعوة لتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، خاصة وان دراسات عديدة حول دور القطاع العام ومستويات أدائه تشير إلى الانخفاض المستمر في هذا الأداء.

وهذه الظروف التي تميز القطاع العام تجعل الخصخصة وسيلة أساسية لعلاج ضعف الكفاءة الاقتصادية للقطاع العام، وهو ما يلعب دوره في كفاءة توزيع الموارد وبالتالي

تحسين خصائص السلع كما وكيفا. كما تساهم الخصوصية في تحسين نوعية اتخاذ القرار وهي شروط لرفع الطاقة الإنتاجية ومعامل مرونة الجهاز الإنتاجي، وهو ما يؤثر إيجابا في كبح معدلات التضخم ويساهم في تطبيق برامج إعادة الهيكلة. إضافة إلى هذا تستند مبررات تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص إلى الحقائق التالية:

- إن القطاع الخاص أكثر كفاءة في إدارة وتوفير الموارد.

- إن القطاع الخاص أكثر قدرة على تقديم الحوافز وتعبئة الموارد.

- إن تحويل القطاع العام للقطاع الخاص من شأنه أن يعفي الدولة من عبء خسائر القطاع العام. وتحتاج عملية الخصخصة إلى تصنيف مؤسسات القطاع العام وفق مؤشرات مختلفة مثل حجم العمالة، الاستثمارات وقيمة الناتج..

وتتميز سياسات ترشيد الإنفاق العام (26) بالتوسع في الإنفاق في القطاعات الاجتماعية وهذا يرجع إلى صعوبة ضغط المخصصات المالية الموجهة للقطاعات الاجتماعية وعدم رغبة حكومات الدول النامية تخفيض معدلات الإنفاق على البرامج الاجتماعية للقطاعات الاجتماعية التي تعتبر أكثر القطاعات كثافة لعنصر العمل وارتفاع التكاليف السياسية لتخفيض الإنفاق العام في القطاعات الاجتماعية.

iv - تقييم برامج صندوق النقد الدولي

إن صندوق النقد الدولي يتبع في الدول المتبناة لبرامجه برامج تقليدية ترتبط بسعر الصرف وخفض معدلات التضخم وخفض العجز الميزاني والعجز في ميزان المدفوعات بهدف رفع النمو يضاف إليها أيضا تحرير التجارة الخارجية والأسعار وتحرير أسعار الفائدة حتى تعكس سعر الفائدة الحقيقي. وهو ما أدى إلى فشل سياسة الصندوق في تحقيق التنمية في الدول النامية لكونه يركز على السياسة النقدية والمالية لتحقيق هذا الهدف والذي يتطلب الاعتماد على جملة من السياسات المتكاملة وليس الأدوات النقدية والمالية وحدها وهو يبرز أن هناك اتجاهين متعارضين أو منهجين، الأول يعلن أن التنمية هدفه وتتبعه كل السياسات الأخرى بما فيها التجارة الخارجية، والثاني يعتبر التجارة الخارجية هدفه الرئيسي وتتبعه كل السياسات الاقتصادية الأخرى بما فيها التنمية.

فالصندوق جانبه الصواب عندما تبني رؤية اقتصادية كلية لحل مشكلات ، هي في الأصل ذات طبيعة بنوية تختص بالحكومات وقطاع الأعمال ، إلى جانب أخذه (27) أي الصندوق في إصلاحاته موقف الرفض من الأخذ بعين الاعتبار نموذج التنمية في شرق آسيا. والبنك الدولي كان هدفه أيضا مساعدة الدول النامية ورفع مستوى معيشتها ومساعدات تنمية دون ترتيبات سياسية. إلا أنه في الثمانينات صاغ توجهات جديدة مرتبطة بقروض لضبط البنية الاقتصادية بهدف زيادة قدرة الدول النامية على المنافسة في الاقتصاد العالمي وتشجيع الخصخصة وتقليص الدعم ، وفتح الأسواق غير أن البنك وقع في نفس الخطأ عندما لم يأخذ بعين الاعتبار لتجارب شرق آسيا و اليابان التي توضح الدور الفعال للحكومة.

فبرامج التصحيح والتكيف الهيكلي في الواقع تتماشى مع متطلبات العولمة لأنها تصب في إعادة هيكلة وتأهيل اقتصاديات هذه الدول لتلقي التمويل الذي يمنحه لها الصندوق والبنك واستخدامه بكفاءة وهو ما يخدم في الواقع مصالح الدول المتقدمة وتضمن لها السيطرة لأنه لا يهتم بالمشاكل الحقيقية للدول النامية.

فالصندوق وهو يقدم (28) المعونات الفنية للدول الأعضاء من خلال السياسات التدريبية المتطورة في مجال التحليل المالي والسياسات النقدية والمالية والاقتصادية وتحقيق التنسيق والتكامل بين نشاطات الصندوق و البنك من أجل خدمة الاقتصاد العالمي وعليه فقد أسهم الصندوق في دعم اتجاهات العولمة وفي تحقيق مزيد من الحوافز على الاندماج في تيار العولمة دون الاهتمام باحتياجات التنمية في الدول النامية ونتائج برامجه تتوالى مثال ذلك زامبيا.

فبرامج التكيف الهيكلي وبرامج التثبيت كانت (29) سببا في حدوث الكساد والبطالة وتزايد حدة الفقر والتفكك الاجتماعي في الدول النامية والدول الاشتراكية سابقا بل وحتى في دول النمرور الآسيوية ورغم ذلك تسعى الدول المتقدمة في تعزيز دورها.

انطلاقاً من التحليل السابق يمكن إجراء التقييم التالي :

* تم التركيز على الآثار المباشرة لأدوات السياسة المالية وأهمل دور الحوافز الضريبية.

* استمرار تدهور قيمة معامل مرونة الجهاز الإنتاجي نتيجة لعدم الاهتمام بسياسات التعديل الهيكلي والآثار الانكماشية لتحقيق معدلات الإنفاق العام.

* عدم الاهتمام بترشيد إدارة الدين العام.

* إهمال البعد الاجتماعي في برامج صندوق النقد الدولي.

* أهملت هذه البرامج دور الصدمات الخارجية في تعميق الإختلالات الداخلية والخارجية من خلال :

أ - تباطؤ معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية المتقدمة.

ب - ارتفاع أسعار الفائدة العالمية.

ت - اتجاه معدل التبادل التجاري لغير صالح الدول النامية.

* قصور المنهج النقدي لبرامج صندوق النقد الدولي في تشخيص دقيق لطبيعة الإختلالات ومقوماتها في الدول النامية وتركيزها على جانب الطلب الكلي دون الاهتمام الثاني لجانب العرض.

غير أن صندوق النقد الدولي يرجع ذلك ليس للبرامج بحد ذاتها وإنما الحكومات غالباً ما تؤجل تطبيق سياسات التكيف إلى فترة طويلة وأن عملية التكيف تكمن أهميتها في كونها تحد من تراكم العجز و أن الصندوق في تصميم هذه البرامج يشرك الدول المعنية وهي برامج تراعي الظروف و الأوضاع الخاصة بالتنمية.

وأنها تؤدي إلى المساهمة في حل مشاكل اختلال ميزان المدفوعات وعلاج الأزمات المالية وبناء مشاريع البنية التحتية و المشروعات الإنتاجية وتوفير الموارد لمكافحة الفقر وتنمية الموارد البشرية وتشجيع القطاع الخاص والمساعدة في رسم السياسة الاقتصادية الكفئة.

إن برامج إعادة الهيكلة التي يسطرها صندوق النقد الدولي مقابل إعادة جدولة الديون الخارجية بهدف مكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي هي تشخيص لظاهرة غير ملائمة للدول النامية ذلك أن التضخم في هذه الدول يعود أساساً إلى أسباب هيكلية قد لا تحلها الإجراءات القصيرة والمتوسطة لهذه البرامج إضافة إلى كون أن العوامل الخارجية مثل عدم استقرار أسعار النفط وأسعار الواردات وكلفة القروض الخارجية ومالها من أثر على تدهور طاقة الدولة على الاستيراد وتقلبات أسعار الصرف وهي عوامل رغم أهميتها فإن برامج إعادة الهيكلة التي يقرها صندوق النقد الدولي لا تعمل على الحد من تأثيرها مما يدعو للاعتقاد أن هدف برامج إعادة الهيكلة هو تقليص النمو والحد من الإنفاق العام للحكومة حتى توفر الموارد المالية للوفاء بالتزامات الديون الخارجية.

فهذه البرامج تهمل إذن الإختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية التي تعاني منها الدول النامية وهي ذات طبيعة لا يمكن حلها من خلال الآليات المالية والنقدية في الأجل القصير. وإذا أخذنا التسهيلات المرتبطة بالتكيف الهيكلي التي أقرها الصندوق عام 1986 فإنها تصب أساساً في فرض أنماط وسياسات تنموية مقررّة من قبل الصندوق دون أن يكون لهذه الدول حقها في اختيار طريقها التنموي المستقل، مما يجعل هذه السياسات بتركيزها على جانب الطلب وآليات كبه بهدف تحقيق التوازنات وتوفير الموارد وكأنها تضع الحواجز أما تحقيق الاستثمارات خاصة العمومية منها وفي القطاعات ذات الأولوية في التنمية الاقتصادية خاصة وأن هذه البرامج لا تضمن الدعم المالي الخارجي يمكن استمرارية الاقتصاديات النامية في التكيف دون خلق للنمو فالأثر الكسادى لهذه السياسات على مستوى الإنتاج والتشغيل لعدم توافر القروض التي تركز عليها هذه السياسات منها:

أ - إن التصحيح أو التكيف يؤثر أساساً على المتغيرات الاسمية دون الحقيقية.

ب - يمكن زيادة العرض الكلي ومن ثمة زيادة الصادرات في الأجل المتوسط وذلك عن طريق إعادة تخصيص الموارد بطريقة من شأنها زيادة الإنتاجية الكلية.

خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار حالة الدول النامية وحالة السوق بها وما تتميز به عوامل الإنتاج من عدم المرونة في الانتقال وكذلك الأمر بالنسبة لسوق النقد ورأس المال مما يجعل آلية قوى السوق والأسعار لا يمكنها أن تكون وسيلة لإعادة تخصيص وتوزيع الموارد وفق ما تدعّمه برامج إعادة الهيكلة. فارتفاع أسعار الفائدة يشجع الأنشطة المرتبطة بالمضاربة وليس الأنشطة الإنتاجية.

وقد أثبتت تجربة تطبيق برامج إعادة الهيكلة أنها لعبت دوراً أساسياً في تدهور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو القطاعية وانخفاض معدلات الاستثمار والاستيراد والاستهلاك وهذا لكونها برامج انكماشية. وذلك لكونها ترجع الاختلالات الهيكلية للدول النامية إلى سياسات التنمية المطبقة وتهمل ما للعوامل الخارجية والبيئة الغير مستقرة للاقتصاد العالمي، والتي أثرت سلباً على نجاح برامج إعادة الهيكلة في هذه الدول لارتباط مشاكل الدول النامية بعوامل خارجية لها أثرها على التوازن الخارجي والتوازن المالي الداخلي بالدول النامية المدينة.

فالدول النامية وهي تطبق برامج إعادة الهيكلة فإن حجم الموارد التي قدمها صندوق النقد الدولي لتمويل عجز ميزان المدفوعات بهذه الدول كان قليلاً. وهذه البرامج فشلت في معالجة الاختلالات الهيكلية لاعتمادها سياسة انكماشية من خلال الضغط على الاستهلاك وتعطيل عوامل التنمية، ذلك أن الاستقرار الذي تحتاجه هذه الدول يتضمن تخفيض معدل التضخم المحلي وتقليل عجز الميزانية العامة وتخفيض الديون الداخلية والحد من عرض النقود واستقرار أسعار الفائدة والصرف والحد من ظاهرة هروب وتهريب رؤوس الأموال للخارج وهي شروط لا يضمنها برنامج التعديل

قائمة المراجع

- 1 - عز الدين صالحاني: صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية، معهد الإنماء العربي، بيروت 1983، ص 11
- 2 - التمويل والتنمية: جوان 1998، العدد 2، ص 3
- 3 - زينب عبد العظيم: صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 143، مصر 1999، ص 15
- 4 - عز الدين صالحاني: صندوق النقد الدولي والمساهمة، مرجع سبق ذكره، ص 16
- 5 - مجلة التمويل والتنمية: عدد سنوي خاص، العدد 27، سبتمبر 1998 ص 8
- 6 - زينب عبد العظيم: صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية. مرجع سبق ذكره. ص 16
- 7 - عادل حسين: الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية 74-79. دار الوحدة، الطبعة الأولى 1981، ص 242
- 8 - زينب عبد العظيم: صندوق النقد الدولي. مرجع سبق ذكره. ص 18
- 9 - عبد الرحمان يسري احمد: قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر 2000، ص 271
- 10 - مجلة التمويل والتنمية، عدد سنوي خاص رقم 27، مرجع سبق ذكره. ص 2
- 11 - معبد علي الخارجي وآخرون: السياسة النقدية في الدول العربية. معهد السياسات الاقتصادية. سلسلة بحوث ومناقشات. العدد الثاني أبو ظبي. ص 64
- 12 - علي توفيق الصادق: عناصر برامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي، صندوق النقد العربي. معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي 1993. ص 13-17
- 13 - محمد حسن بهلول: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية، مطبعة دحلب، الجزائر 1993، ص 29

14 - كريم النشاشيبي: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998، ص8

15 Hocine Benissad: Restructurations et réformes économiques, (1979-1993), OPU, 1994, p199

16 - رمزي زكي: أزمة الديون الخارجية. رؤية من العالم الثالث. الهيئة المصرية للكتاب. 1978. ص39

17 - رمزي زكي: الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة في العالم الثالث. سينا للنشر. القاهرة. 1992. ص40

18 - سميرة إبراهيم أيوب: صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي. مركز الإسكندرية للكتاب. القاهرة 2000. ص47

19 - سميرة إبراهيم أيوب: صندوق النقد الدولي. مرجع سبق ذكره. ص51

20 - سعيد النجار: الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، القاهرة، 1991. ص145

21 - رمزي زكي: المغالاة في تكوين الاحتياطات الدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد1، جوان 1994، ص35

22 - عبد العزيز سالم بن حيتور: إدارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي. دار لصفاء للنشر والتوزيع. عمان. ص15

23 - كريم النشاشيبي: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق. مرجع سبق ذكره. ص136

24 - عبد اللطيف يوسف الحمد: التنمية العربية في مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد240، 1999. ص144

25 - زينب عبد العظيم: صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره. ص33

26 - رمزي زكي: أزمة الديون الخارجية. مرجع سبق ذكره. ص195

- 27 - رمزي زكي: الاقتصاد العربي تحت الحصار. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 1989. ص251-252.
- 28 - سهير معتوق: سياسات التصحيح الهيكلي في البلدان النامية المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية جامعة حلوان، 1990. ص88-89
- 29 - رمزي زكي: الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الميزانية مرجع سبق ذكره. ص 158.